E

الأمم المتحدة

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1990/70
12 February 1990
ARABIC
Original : ENGLISH

لجنة حقوق الإنسان
الدورة السادسة والاربعون
البند ١٣ من جدول الأعمال

مسألة انتهاك حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في أي جزء من العالم ، مع اشارة خاصة الى البلدان والاقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والاقاليم التابعة

رسالة مؤرخة في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠
من وزير خارجية تركيا الى مكتب الأمم
المتحدة في جنيف وموجهة الى الأمين العام

١- أكتب اليكم لألفت الانتباه الى الحالة الخطيرة التي تطورت خلال الأيام الأخيرة في تراقيا الغربية ، باليونان ، حيث تعيش أقلية مسلمة تركية في حماية معاهدة لوزان للصلح لعام ١٩٢٣ وبطبيعة الحال في ظل كثير من الصكوك الحديثة المتعلقة بحماية حقوق الإنسان . وقد ظل القمع الذي تتعرض له هذه الأقلية وانتهاك حقوقها من جانب الحكومات والأنظمة اليونانية المتعاقبة مصدر قلق عميق لنا في تركيا .

٢- ويتطلب نطاق الهجمات العنيفة التي وجهت ضد أفراد هذه الأقلية منذ الأسبوع الماضي في مدينة كوموتوني عناية دولية عاجلة لاستكمال جهودنا بغية عكس المسار المؤسف للاحداث في هذا الركن من أوروبا .

٣- لقد صدر الحكم بالسجن لمدة ١٨ شهرا على السيد صادق أحمد ، أحد زعماء الأقلية المسلمة التركية في غربي تراقيا والعضو السابق في البرلمان من كوموتيني ، وعلى السيد ابراهيم شريف ، وهو مرشح مستقل من الدائرة نفسها ، بعد محاكمة صورية في محكمة رودوك للجنايات في كوموتيني يوم ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، مع حرمانهما من حقوقهما السياسية لمدة ثلاث سنوات . ووضع السيدان أحمد وشريف رهن

الاحتجاز المباشر الى حين الاستئناف . وقد وصف رئيس نقابة محامي إستانبول الذي تابع المحاكمة هذه الادانة واجراءاتها بأنها "تسجيل لغضب أعمى ولمشاعر انتقام أكثر من كونها حكما عادلا" .

٤- وكانت تلك هي الدعوى الثالثة التي اقيمت في المحكمة ضد السيد صادق أحمد ، وذلك أساسا لمحاولته الاعراب عن شكاوى الأقلية المسلمة التركية في تراقيا الغربية وعن رد فعلها ضد استمرار التمييز والتضييق والقمع . وفي هذه القضية اتهم الدكتور صادق أحمد وزميله "بجريمة" استخدام نعت "التركية" لوصف الأقلية في تراقيا الغربية في بياناتهما الانتخابية قبل الانتخابات التي جرت في اليونان في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ .

٥- وقبل الانتخابات المشار اليها أعلاه ، مورس ضغط هائل ، يصل الى حد التهديدات ، بغية منع الاقلية المسلمة التركية في تراقيا الغربية من ممارسة حقوقها السياسية بحرية في الترشيح والانتخاب كمواطنين يونانيين على قدم المساواة . وكانت الاتهامات ضد الدكتور أحمد والسيد شريف مجرد استمرار لهذه الحملة الرامية الى إسكات صوت هذين العضوين في المجتمع المحلي التركي في تراقيا الغربية .

٦ - وبُذلت محاولة أثناء المحاكمة في كوموتيني ، لتوجيه الاتهام لا الى الدكتور أحمد والسيد شريف وحدهما بل الى الأقلية التركية بأكملها من الناحية الفعلية في جو محكمة شعبية . وتبين النقاط التالية بصفة خاصة الظروف غير العادلة والمؤسفة في واقع الأمر التي جرت في ظلها هذه المحاكمة:

(أ) طوال المحاكمة ، كان رئيس القضاة يوجه أسئلة الى شهود الادعاء ، تتضمن أيضا الاجابات المطلوبة . وقد أبدى ملاحظات سياسية غير مسؤولة واستفزازية تنكر وجود أقلية تركية في تراقيا الغربية .

(ب) تم تحويل المحكمة في واقع الأمر الى منبر لمناقشة هذا الزعم في حين تم اسكات صوت شهود الدفاع والمتهمين .

(ج) بينما تمتع شهود الادعاء بما يقرب من الساعة للادلاء بأقوالهم ، تم توبيخ شهود الدفاع واسكاتهم وطرد الكثير منهم خلال أول دقيقتين .

(د) تم تجاهل ملاحظات محامي الدفاع المتعلقة بالاجراءات وبأوامر المحكمة . ولم يُدرج على نحو صحيح ردهم القانوني للقاضي الثاني لسلوكه المتحيز وتم رفضه دون تمحيص .

(هـ) عندما انسحب محامو الدفاع من القضية ، طلب الدكتور أحمد تأجيل المحاكمة الى أن يتسنى تكليف محامين جدد وتوفير مترجم شفهي مناسب . ولم يتم النظر في هذا الطلب . ونتيجة لذلك ، حُوكم كلا المتهمين دون وجود محامين ودون ترجمة شفهية كافية . وعلاوة على ذلك ، تم تقييد حقهم الشخصي في الدفاع تقييدا شديدا .

(و) احتل قاعة المحكمة جمهور كان يتظاهر ضد المتهمين ويحاول ارهابهما . واحتمل القضاة وضباط الأمن العاملون هذه المظاهرات بل وسمحوا بها .

٧- وفي صباح ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، عندما أعلن الحكم على المتهمين ، تم تنظيم مظاهرات في الشوارع ضد الأقلية التركية في كوموتيني .

٨- وقد أعربنا على الفور عن استنكارنا لهذه الحالة التي شوهت مفهوم العدالة . واسترعينا أيضا انتباه الحكومة اليونانية الى التوتر الذي ساد في كوموتيني وطلبنا اتخاذ تدابير أمنية كاملة لمنع الهجمات الجماهيرية على الأقلية التركية . وقدمت لنا السلطات اليونانية تأكيدات بأنه سيتم اتخاذ جميع الاحتياطات .

٩- وعلى الرغم من هذه التأكيدات ، فقد أصبحت كوموتيني مسرحا لعنف جماهيري ضد الأقلية التركية في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ . فقد وقعت هجمات خطيرة على أفراد الأقلية ودمرت جماهير غوغائية متاجرهم ومكاتبهم ونهبتها . واجتيحت أيضا مكاتب صحيفتين محليتين تصدران باللغة التركية هما "اكين" و"جيرسك" . ومُنع أفراد الأقلية بالقوة من الدخول الى المسجد الرئيسي في كوموتيني لأداء الصلوات . وجرح الكثيرون منهم ، وكانت اصابات بعضهم خطرة خلال هذه الحوادث .

١٠- وطوال هذه الفترة ، لم تتخذ الشرطة اليونانية والمسؤولون اليونانيون أية اجراءات وقائية واقتصروا على البقاء كمجرد متفرجين على العنف الذي يدور أمام أعينهم . وكانت جميع محطات الاذاعة في كوموتيني تذيع برامج استفزازية ، تحرّض على الهجمات الوحشية ضد الأقلية وتؤيد هذه الهجمات . ولم تتخذ الحكومة اليونانية ، على الرغم من طلباتنا الملحة ، أي اجراء حاسم لانهاء هذه الحالة غير المقبولة على الاطلاق .

١١- ونحن نأسف بشدة لهذه الحوادث ولهذا المسلك من جانب السلطات اليونانية . وتقع المسؤولية الكاملة عن هذه الحوادث على عاتق الحكومة اليونانية التي تخضع لالتزام ، لا بحماية حقوق الأقلية التركية فحسب ، بل وبحماية أمنها أيضا باعتبار أفرادها مواطنين يونانيين على قدم المساواة .

١٢- ونحن نتوقع انكم سترون ، مثلما نرى ، أنه يستحيل تجاهل أو اغتفار استخدام مثل هذه القوة الغاشمة في بلد عضو في الجماعة الاوروبية .

١٣- وتدل محاكمة الدكتور صادق أحمد والسيد ابراهيم شريف ومدى العنف الذي وجه ضد الأقلية على انتهاك حقوق الإنسان في تراقيا الغربية .

١٤- ونحن نتوقع من اليونان أن تحترم التزاماتها التعاقدية ، وأن تقدم تعويضا عن الخسائر التي لحقت بالأقلية وأن تتخذ اجراءات حسنة النية لحل المشاكل الخطيرة في تراقيا الغربية .

١٥- وأود مناشدتكم أن تؤيدوا على نحو حازم حقوق الإنسان في تراقيا الغربية . إن محاكمة الدكتور صادق أحمد وابراهيم شريف هي انتهاك لمفاهيم أساسية مثل توفير محاكمة منصفة وعلنية أمام محكمة محايدة ، وحق المرء في الدفاع عن نفسه شخصيا أو باستخدام مساعدة قانونية ، وحقه في الحصول على مساعدة مجانية من مترجم شفهي إن كان لا يستطيع التحدث بلغة المحكمة ، والحق في حرية التعبير . وقد كان العنف المنظم الذي أعقب المحاكمة انتهاكا لكثير من أهم المفاهيم الأساسية ، بدءا بالحق في الأمن الشخصي .

١٦- وفي وقت تكسب فيه حقوق الانسان والمعايير الديمقراطية أرضا جديدة في اوروبا وفي غيرها بصور حاسمة ، فإني لعلى ثقة من أنكم لن تترددوا في الاسهام في حماية وتعزيز هذه القيم نفسها في تراقيا الغربية . وآمل أن تبدوا اهتماما نشطا بمشاكل حقوق الإنسان في هذه المنطقة من اليونان وفي دعم جهودنا للتأكيد على الحكومة اليونانية بالحاجة الملحة الى تناول هذه المشاكل بصورة سلمية في سياق انساني ومستنير .

(توقيع) ميسوت يلماز

وزير الشؤون الخارجية